

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٨ ديسمبر ٢٠١٩، جنيف



AR

CD/19/17

الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

٨ ديسمبر ٢٠١٩

تنفيذ القرار ٦ الصادر عن مجلس المندوبين في ٢٠١٧ بشأن
"التعليم والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة"

تقرير مرحلي

(٢٠١٧-٢٠١٩)

وثيقة شاركت في إعدادها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف في أكتوبر ٢٠١٩

معلومات أساسية

عرض القرار ٦ الصادر عن مجلس المندوبين في نوفمبر ٢٠١٧ بشأن التعليم والاحتياجات الإنسانية ذات الصلة بصورة رسمية وبالتفصيل الالتزام الطويل الأجل للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) بالتعليم- المكرس سابقاً في عدد من قرارات وتعهدات العقود الماضية^١. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته مكونات الحركة في تنفيذ هذا القرار خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

وتستند الاستنتاجات المعروضة في هذا التقرير إلى مدخلات مباشرة وردت من ٥ جمعيات وطنية فقط وعدد من بعثات اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) ومن الخرائط التي أعدها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) من أجل تقييم مجمل مساهمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر في قطاع التعليم بموجب خطة العمل المتعلقة بالتوعية الإنسانية التي وضعت للوفاء بتعهد عام ٢٠١٥. وتجدر الإشارة إلى أن التقدم المحرز ظل متواضعاً نسبياً. ويرجع ذلك جزئياً إلى قلة المعرفة بالقرار أو عدم فهمه، والأولويات المتضاربة في بيئة لا تنفك تتقلص فيها الموارد، وفترة تنفيذه ورسده المحدودة. وتُعلق آمال على الإطار الاستراتيجي المقترح بشأن التعليم الذي يعده الاتحاد الدولي كي تعتمد الجمعية العامة في ٢٠١٩ والذي يكمل إطار عمل اللجنة الدولية بشأن الحصول على التعليم الصادر في يوليو ٢٠١٧، من أجل تحسين فهم دور الحركة في مجال التعليم.

الإنجازات المهمة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩:

- واصلت مكونات الحركة مراعاة المسائل المتعلقة بالتعليم وإدراجها في عملياتها خلال حالات الطوارئ (مثل إندونيسيا) وعمليات الاستجابة بتنفيذ البرامج، بما في ذلك من خلال نشر مندوبين متخصصين في بعثات اللجنة الدولية (مثل أوكرانيا وجنوب السودان وأرمينيا وأذربيجان والمكسيك والسودان)؛
- كتفت مكونات الحركة مشاركتها في قطاع التعليم على المستوى العالمي، بما في ذلك عن طريق توعية الشركاء الرئيسيين والتعاون معهم (على سبيل المثال الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، منظمة "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، المجموعة العالمية للتعليم، اليونيسيف، منظمة إنقاذ الطفولة، التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في قطاع التعليم، مؤسسة التعليم فوق الجميع، والمديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية، وغيرها)؛
- أعدّ الاتحاد الدولي إطاراً استراتيجياً بشأن التعليم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ بغرض توجيه وتحديد نطاق عمل الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية في هذا المجال وعرضه على الجمعية العامة ٢٠١٩ بغية اعتماده.

التوصيات الرئيسية

إن الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الأطفال والشباب المحتاجين إلى دعم في مجال التعليم في جميع أنحاء العالم- وخاصةً في حالات النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى^٢- تبيّن العواقب الضارة لانقطاع التعليم أثناء الأزمات الإنسانية (مثل زيادة خطر العنف، انفصال أفراد الأسرة، النزوح وغير ذلك). وتبيّن هذه الأرقام أيضاً الدور الأساسي الذي يؤديه التعليم في قدرة المجتمع المحلي على الصمود والتنمية الاقتصادية والسلام. وعليه، تبقى كل العناصر التي سلط القرار ٦ الضوء عليها سديدة. ولذلك تُشجّع كل مكونات الحركة على

^١ مثل القرار ٢ الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين "خطة عمل تمتد لأربع سنوات لتنفيذ القانون الدولي الإنساني"، وتعهدين مفتوحين "تغيير العقلية وإيجاد الأرواح وبناء القدرة على الصمود من خلال التعليم القائم على القيم للجمع" و"تعزيز التعليم خلال النزاعات المسلحة" صدرتا في المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين.

^٢ هناك أكثر من ٢٦٤ مليون طفل ومراهق وشباب غير ملتحقين بالمدارس حالياً، ويعيش شخص من أصل أربعة أشخاص منهم في بلدان متضررة من هذه الأزمات- انظر الوثيقة المرجعية CD/17/R6 للاطلاع على إحصاءات مفصلة.

مواصلة عملية تنفيذ عناصر القرار، ومواصلة جهودها ومضاعفتها - بما يناسب سياقاتها ووفقاً لولاياتها وأهدافها المؤسسية- من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بالتعليم. وتحتل التدخلات التالية ذات الأولوية مكانة خاصة لتعزيز هذه الجهود المستمرة والمستقبلية:

- مواصلة التعاون والتنسيق داخل الحركة وخارجها من أجل اتباع نهج فعالة متعددة التخصصات لضمان حصول المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وغيرها من حالات الطوارئ وباقي الفئات الضعيفة المحددة على التعليم دون انقطاع وفي ظروف مأمونة.
- تشجيع الاستجابة التشغيلية المباشرة للجنة الدولية وبعض الجمعيات الوطنية في الأزمات التي تنقطع فيها إمكانية الحصول على التعليم بسبب النزاعات (والكوارث الأخرى).
- تكثيف الدعم لتعزيز قدرة قطاع التعليم على الصمود من خلال بناء القدرات على اتخاذ تدابير فعالة للتأهب والاستجابة والتعافي، والحد من المخاطر والتخفيف من حدتها وإدارتها بصورة شاملة.
- مواصلة ضمان نوعية التعليم ولا سيما الموارد التعليمية والمبادرات التي نعدها ونقدمها (مثل تعزيز المهارات والتوعية (الإنسانية) المبينة على القيم) والمكيفة بحسب السياق الوطني.

١- مقدمة وخلفية

أتاحت دورة مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧ فرصة لمكونات الحركة للتعبير رسمياً عن مخاوفها إزاء الآثار التي يمكن أن يجديها أي انقطاع أو نقص في التعليم على المجتمعات المحلية أثناء الأزمات الإنسانية ولتحديد دورها المحتمل في العمل في مجال التعليم من خلال قرار يرمي إلى المساهمة بقدر أكبر في تلبية الاحتياجات الضخمة والمهمّة المتعلقة بالتعليم، ولا سيما في سياق العمليات الإنسانية. ولا يزال القلق يساور الحركة إزاء العدد الكبير من الأشخاص - وخاصة الأطفال والمراهقين والشباب الذين يعيشون في مستقرات عشوائية ومناطق نائية أو خارج النظم التقليدية- الذين حُرِموا من التعليم وأو توفقت تعليمهم وأو أصبح محدوداً، في ظل نزاعات مسلحة، أو أعمال تخالف قواعد القانون الدولي الإنساني المنطبقة والتي تتناول بصورة خاصة التعليم أو تسهم في ضمان استمرار الحصول عليه أو حاجته^٣.

ويعرض هذا التقرير المرحلي لمحة عامة عن الإنجازات والتحديات الرئيسية التي واجهتها الحركة في تنفيذ القرار ٦ بشأن التعليم الصادر عن مجلس المندوبين لعام ٢٠١٧، وقُدِّم بمقتضى المادة ٧ من ذلك القرار. ويستند إلى تعليقات الجمعيات الوطنية على رسم الخريطة العالمية (دراسة الوثائق) لعملها في مجال التعليم الذي أجراه الاتحاد الدولي في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وإلى المشاورات والعمليات الأخيرة التي نفذتها المكاتب الدولية والإقليمية والقطرية التابعة للاتحاد الدولي واللجنة الدولية وشبكة التعليم العالمية التابعة للاتحاد الدولي التي تضم ممثلين عن ٩٦ جمعية وطنية. ويقدم هذا التقرير عرضاً للتقدم المحرز في مختلف المجالات المبينة في القرار ٦.^٥

٢- التحليل/التقدم

فيما يعترف القرار بالاحتياجات الإنسانية الناتجة عن انقطاع التعليم وأطلق زخماً لزيادة مشاركة الحركة في هذا القطاع وتحديد موقعها فيه، من الضروري الاستمرار في متابعة أنشطة اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية في مجال التعليم بغية تقديم تقارير مفصلة عن التقدم الإجمالي لأن الاستجابة للدراسة العملية والمشاورات التي أجريت حتى الآن ليست هامة بما يكفي من الناحية الإحصائية (تضم ٢٥ في المائة فقط من الجمعيات الوطنية).

^٣ بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بحماية المدنيين والأعيان المدنية في سير العمليات العدائية، وحماية الأطفال من تجنيدهم أو استخدامهم في القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة غير التابعة للدول.

^٤ عنوان القرار هو "التعليم: الاحتياجات الإنسانية ذات الصلة".

^٥ تتناول مختلف فقرات القرار ٦ بشكل رئيسي الأنشطة التشغيلية وأنشطة البرامج، والتطورات المدعومة بالبحوث على المستوى الاستراتيجي ورسم السياسات والشراكات.

ألف) أهم عناصر عملية التنفيذ وصعوباتها على المستوى التشغيلي ومستوى تنفيذ البرامج

الحصول على التعليم واستمراره في حالات الطوارئ

أدرجت المسائل المتصلة بالحصول على التعليم بصورة آمنة ومستمرة في قائمة تحقق مرجعية وإطار اختصاصات خطة عمل الطوارئ الذي أعده مندوب الاتحاد الدولي المعني بالحماية ونوع الجنس والاحتواء، وأيضاً في عمليات التدريب وأدواته ذات الصلة قيد الإعداد. كما أنها تشكل الدعامة الأساسية لسياسات اللجنة الدولية في مجال الحصول على التعليم. ومع أن مواجهة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للزلازل الذي ضرب لومبوك (إندونيسيا) شملت بعض التدخلات المتعلقة بالتعليم (على سبيل المثال بناء مدارس دائمة ومدارس لحالات الطوارئ)، لا بد من مواصلة دراسة هذه القضايا وإدماجها بشكل منهجي.⁶ ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي التركيز بقدر أكبر على المسائل المتعلقة باستخدام مرافق التعليم كلاجئ في حالات الطوارئ.⁷ ويمكن اعتبار التقدم المحرز في مجال حماية الطفل في حالات الطوارئ، بما في ذلك بفضل عمل اللجنة الدولية وشركات الاتحاد الدولي مع المنظمة الدولية للرؤية العالمية واليونيسيف واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والشراكة من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال في الأماكن الآمنة وبناء قدرات الحكومات، يمكن اعتباره فرصة لتضافر جهودنا وتكثيفها في سبيل تلبية الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بالتعليم. ومن شأن قرار مجلس إدارة الاتحاد الدولي الصادر في أبريل ٢٠١٩ إدراج التعليم بوصفه مجالاً موضوعياً إضافياً للتركيز على بناء القدرة على الصمود ضمن خطة الاتحاد الدولي وميزانيته للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ أن يسهم في دعم مواصلة تعميم الاحتياجات الإنسانية المرتبطة بالتعليم والتدخلات المخصصة لتلبية هذه الاحتياجات في الآليات والعمليات والأدوات السريعة الخاصة بالاتحاد الدولي وفي مواجهة الأزمات الإنسانية في المستقبل على الصعيد الدولي.

وقدم الصليب الأحمر النرويجي الدعم إلى اللجنة الدولية والجمعيات الوطنية لهندوراس⁸ وكولومبيا⁹ وباكستان^{١٠} وتركيا^{١١} في هذا المجال. ويشكل الصليب الأحمر الألماني حمة فاعلة وطنية رئيسية في تشجيع التدريب على الإسعافات الأولية والإنعاش في المدارس باعتبار ذلك مساهمة في الحد من مخاطر الكوارث^{١٢}.

ومن ناحية أخرى، شاركت اللجنة الدولية في تحسين إمكانيات الحصول على التعليم أينما انقطع بسبب النزاعات وحالات الطوارئ الأخرى في بلدان كثيرة في جميع أنحاء العالم من خلال أنشطة الحماية والمساعدة التي تضطلع بها. ويشمل ذلك إجراء حوار ثنائي مع المتحاربين لضمان

⁶ انعكس ذلك في التعليقات الواردة بشأن الكثير من خطط عمل الاتحاد الدولي في حالات الطوارئ ونداءاته العاجلة (مثل ثوران بركان غواتيمالا، وتفشي فيروس إيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والفيضانات الموسمية في ميانمار، وترحال السكان في كولومبيا، والأعاصير المدارية في موزمبيق وجزر القمر)

^٧ مثلاً عن طريق تقديم المشورة، أو كشف مواقع بديلة، والحد من مدة استخدامها لهذا الغرض، وتوفير حلول تسمح باستمرار التعليم.

^٨ تلقى ٤٣٣ شخصاً التعليم في كولومبيا وهندوراس.

^٩ ساهم تحسين المعرفة والممارسات في مجال الصحة من خلال إدماج المقاتلين السابقين في زيادة استفادة المراهقين الذين غادروا السجون من التعليم.

^{١٠} ركزت الجهود على ٥٥٠ مدرسة في ١٠ مناطق متضررة من أزمات طويلة الأجل؛ وتم استقطاب موظفين للبرنامج، وشراء مستلزمات النظافة الشخصية للطلّبات وعقد جلسات توعية بشأن مسائل الصحة والنظافة الشخصية.

^{١١} يتلقى الطلاب من الأسر السورية وأسر المجتمعات المضيفة الذين يواجهون صعوبات مالية بالغة، اللوازم المدرسية المطلوبة (بما في ذلك: حثائب مدرسية، سترات، زي، أجهزة كمبيوتر محمولة وأقلام وغيرها من اللوازم). وعلاوة على ذلك، تستهدف التوزيعات المدارس وتشمل مواد التنظيف وورق A4 ومستلزمات الرياضيات والرسم وغيرها.

^{١٢} ينشط حالياً ٤٥٠٠٠ طالب مدرسة ألماني كتطوعين مبتدئين في مجال الإسعافات الأولية في الصليب الأحمر الألماني في ٤٣٠٠ مدرسة ثانوية وينشط ٢٣٠٠٠ متطوع مبتدئ لتقديم الإسعافات الأولية في ١٠٠٠ مدرسة ابتدائية. وعلى المستوى الفيدرالي، تتعاون المبادرة مع وزارات التعليم ويتعاون معها بهدف إدراج تعليم الإسعافات الأولية في المناهج الدراسية. ويشكل تعليم القيم الإنسانية والقانون الإنساني الدولي نشاطاً رئيسياً لفرع الشباب بالصليب الأحمر الألماني في البلد بأسره الذي يشارك في برامج التعليم في المدارس.

حماية المدارس والأطفال، وبناء المدارس، وتوزيع المستلزمات المدرسية، وتوفير المواد التربوية، وتعزيز الملاحة، وتقديم التدريب لضمان التطبيق الكامل لتدابير السلامة في المدارس، واطاحة الدعم النفسي والاجتماعي للمدرسين.

تقديم الخدمات المتصلة بالتعليم

دعم الاتحاد الدولي ٥٨ جمعية وطنية^{١٣} في مجال تنفيذ المبادرة العالمية "الشباب كوسطاء في تغيير السلوك". ووافق اجتماع كبار المسؤولين بشأن الشباب في رابطة دول جنوب شرق آسيا موافقةً رسميةً على هذا البرنامج التعليمي الرائد من أجل تعزيز ثقافة ترويج السلام ونبذ العنف، والتوعية بضرورة ضمان أمن المدارس في مايو ٢٠١٨. وستؤازر هذا التأييد شراكةً أُقيمت مع شركة زوريج للتأمين والصليب الأحمر الإيطالي، مما سيسهم في توفير الحشد الهائل واللازم للبرنامج خلال فترة ثماني سنوات بغية تحقيق هدف حشد ١,٥ مليون شاب بحلول عام ٢٠٢٥. وفي عام ٢٠١٨، أطلق الاتحاد الدولي مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون وجامعة دزوغ ومنظمة إنقاذ الطفولة درجة ماجستير (MAS) في المناهج التربوية لتعليم المبادئ والقيم الإنسانية. وتشارك فئة أولية تضم ٣٧ مهنياً في المجال التربوي^{١٤} في استخدام النسخة التجريبية^{١٥} لهذا العرض التعليمي الفريد الرامي إلى تعزيز تنفيذ التعليم بحسب المبادئ والقيم الإنسانية في نظم التعليم النظامي وغير النظامي ومناهجه.

وبالإضافة إلى ذلك، نظم الاتحاد الدولي ١١ ندوة شبكية تناول مختلف الموضوعات المتصلة بالتعليم واستفاد منها ٩٩٦ مشاركاً من ٢٩ بلداً. وشارك الصليب الأحمر النمساوي^{١٦} وفرع هونغ كونغ لجمعية الصليب الأحمر الصيني في إعداد تطبيق شبكي بشأن التوعية الإنسانية (HE WebApp). وتُستكمل هذه الجهود بدعم مكثف من اللجنة الدولية من أجل إعداد برنامج التوعية الإنسانية مع الصليب الأحمر الصيني.

ويتعاون الاتحاد الدولي حالياً مع جمعيات الصليب الأحمر البريطاني والبرتغالي والإيطالي والأوكراني والإسباني على إعداد إطار عالمي للمناهج يسعى إلى توحيد ومواءمة الأهداف التعليمية العامة وشتى مستويات الكفاءات التي طورتها برامج التعليم الخاصة بالصليب الأحمر والهلال الأحمر في كل مجال من مجالات التركيز الموضوعية التي حددتها الاستراتيجية حتى عام ٢٠٢٠. وسوف تُدمج عندها هذه المسائل في أطر العمل الخارجية القائمة^{١٧} بغية تسهيل مواصلة دمج برامج التعليم المتاحة في الصليب الأحمر والهلال الأحمر (مثل الصحة والإنقاذ

^{١٣} جمعيتان وطنيتان في أفريقيا ١٣ جمعية وطنية في منطقة الأمريكيتين ٢٢ جمعية وطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و١٩ جمعية وطنية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى وجمعيتان وطنيتان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي في البلدان التالية: الكونغو ونيجيريا؛ أنتيغوا، أروبا، بوليفيا، كوستاريكا، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، سانت مارتن، أوروغواي، فنزويلا؛ أفغانستان، أستراليا، الصين، هونغ كونغ، الهند، اليابان، جزر المحيط الهادئ (أي جزر كوك، فيجي، كيريباتي، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بالاو، ساموا، جزر سليمان، تونغا، توفالو، وفانواتو)، باكستان وجنوب شرق آسيا (أي بروني، إندونيسيا، ماليزيا، ميانمار، تايلند)؛ ألبانيا، أرمينيا، بلغاريا، قبرص، كرواتيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، هنغاريا، آيرلندا، إيطاليا، الترويج، البرتغال، روسيا، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، أوكرانيا؛ المغرب وتونس.

^{١٤} منهم ٢٥ ممثلاً عن الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي، و١٢ ممثلاً عن ٤ منظمات شريكة (مثل جمعية "أنا أقرأ"، لبنان، ومنصة منظمات التعاون الإنمائي الوطنية غير الحكومية في ليتوانيا، ومنظمة إنقاذ الطفولة، وجامعة التعليم في مينسك).

^{١٥} يجري حالياً إضفاء الطابع الرسمي على الطبعة الثانية بالشراكة مع جامعة هونغ كونغ لضمان استدامة البرنامج، وسينفذ ذلك اعتباراً من عام ٢٠٢٠.

^{١٦} يعمل الصليب الأحمر النمساوي في فيرغيزستان على التأهب للكوارث في المدارس، وفي نيبال على سبل المعيشة والتدريب المهني، وفي مقدونيا على شهادة كفاءة الممرضات والممرضين، وفي منطقة جنوب القوقاز على الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في المجتمعات المحلية، وفي أرمينيا على تدريب اللاجئين السوريين على أنشطة كسب العيش.

^{١٧} على سبيل المثال التعليم في القرن الحادي والعشرين، وأهداف التنمية المستدامة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم من أجل المواطنة العالمية وغيرها من أطر العمل.

والإسعافات الأولية والقانون الدولي الإنساني وغيرها من المواضيع) في نظم ومناهج التعليم النظامي وغير النظامي عندما/حيثما لا يكون ذلك متاحاً بعد.^{١٨}

وقدم الصليب الأحمر النرويجي الدعم للصليب الأحمر السلفادوري في إطار هذه المبادرة^{١٩}. وعمل الصليب الأحمر الصربي محلياً على عدد من هذه المبادرات^{٢٠}. وقدم الصليب الأحمر الألماني عدداً من الخدمات في هذا المجال^{٢١}.

باء) أهم عناصر عملية التنفيذ وصعوباتها على المستوى الاستراتيجي ورسم السياسات (الموثقة بالبحوث)

أعدّ الاتحاد الدولي دراسة عالمية مفصلة (دراسة أولية) للأعمال المتصلة بالتعليم التي تنفذها الجمعيات الوطنية في بلدانها، وأطلعت كل الجمعيات الوطنية على النتائج الأولية الخاصة بكل منها. ودرست ٤٤ جمعية وطنية^{٢٢} هذه النتائج وتابعتها. ومن الضروري زيادة مشاركة الجمعيات الوطنية لجمع قدر كافٍ من البيانات الدقيقة يتيح تقديم قاعدة أدلة متينة على تجربتها المتنوعة ومشاركتها الواسعة في هذا القطاع. وبالاستناد إلى المعلومات المتاحة، ينسق الاتحاد الدولي أيضاً إعداد رسوم بيانية ودراسات حالة أساسية بشأن ممارسات الجمعيات الوطنية ومساهماتها المحددة وقيمتها المضافة في هذا المجال. ويجمع الموارد التربوية الموجودة وأدوات الرصد والتقييم ويُعدّ تقارير عن المبادرات التعليمية لتشجيع تبادلها مع مكونات الحركة من خلال بوابة إلكترونية مخصصة يلزم تمويلها ولكن لم يتم الحصول على المبلغ بعد. وبالإضافة إلى ذلك، أعدّ الاتحاد الدولي تقريراً شاملاً متعدد الأقطار عن القانون والتأهب للكوارث ومواجعتها بهدف وضع قائمة مرجعية جديدة من أجل مساعدة الحكومات على إدراج العناصر الرئيسية المتعلقة بالتأهب والمواجهة في قوانينها الوطنية الخاصة بإدارة مخاطر الكوارث. ويشير البحث (دراسة الوثائق) الذي أُجري في هذا الصدد إلى أن عدداً محدوداً فقط من بلدان العينة العشرين لديه قوانين أو سياسات تتضمن أحكاماً محددة تتعلق بمراعاة الاحتياجات الخاصة بالتعليم، ولا سيما في إطار التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ، وتأمين المحاكاة والمأوى والإسكان في حالات الطوارئ.

^{١٨} على سبيل المثال يستفيد من عمليات التدريب التي يضطلع بها الصليب الأحمر البولندي في مجال الإنقاذ والإسعافات الأولية وخدمات الرعاية الصحية والقانون الدولي الإنساني ٨٠٠,٠٠٠ شخص سنوياً؛ والقانون الدولي الإنساني مدرج في مناهج التعليم العالي العام وينشره مركز التعليم المدني عبر دورات تدريبية تُعقد للجنود.

^{١٩} قدم الصليب الأحمر السلفادوري تدريباً تقنياً لـ ١٦ مراهقاً وساعدهم على وضع خطط أعمالهم ومنحهم رأس المال الأولي، مما جعل مشاريعهم التجارية بالنتيجة مصدر دخل للأسر الرئيسي.

^{٢٠} عمل الصليب الأحمر الصربي في ٤٦ بلدية على تعزيز قدرات المجتمعات المحلية وقدرتها على الصمود من خلال زيادة التوعية بنظام الإنذار المبكر، الأمر الذي استفاد منه حوالي ٢٧,٠٠٠ طفل (يبلغ سنهم ٧ سنوات وأكثر)؛ ١٩ بلدية تدرّس ١٢٠٠ تلميذ من تلامذة المدارس الثانوية عن القانون الإنساني؛ بلدية واحدة تدرّس "مشروع الإنسانية"، الأمر الذي استفاد منه ١٥ شاباً و ١٠ خبراء في مجال التعليم؛ ٧٨ بلدية تدرّس ٢٠,٠٠٠ شباب وشابة من المدارس الابتدائية عن تعزيز القيم الإنسانية؛ ١٢٠ بلدية تنشر الوعي بالاتجار بالبشر بين ٦٠,٠٠٠ شاب وشابة؛ ١٢٠ بلدية تدرّب ٤٣,٠٠٠ شخص في مجال الإسعافات الأولية و ٨٣٠ شخصاً بصفتهم مدربين على تقديم الإسعافات الأولية؛ ٩٢ بلدية وعتت ٢٠,٠٠٠ شاب وشابة بشأن التبرع بالدم طوعاً؛ ١٤٠ بلدية تعزز أتماط الحياة الصحية لفائدة ٣٥,٠٠٠ طفل وشاب.

^{٢١} يدير الصليب الأحمر الألماني برنامج تدريب متطور لفائدة ١٥٠,٠٠٠ متطوع نشط في وحدات مواجهة الكوارث التابعة لفروعه المحلية الأربعة مائة والعالمين على مستوى قيادته. ومنذ عام ٢٠١٧ يجري إعداد مناهج تدريبي جديد لتعزيز الكفاءات الاجتماعية والتواصلية والمهارات التقنية والطبية لما يبلغ ١٢,٠٠٠ شخص من قادته المتطوعين. وأطلقت حملة وطنية للتوعية الثقافية في أوساط المتطوعين والموظفين بشأن التنوع والهجرة وقبول الآخر في المجتمع.

^{٢٢} ١٠ جمعيات وطنية في منطقة أفريقيا، ٤ جمعيات وطنية في منطقة الأمريكيتين، ١٣ جمعية وطنية في آسيا والمحيط الهادئ، ١٤ جمعية وطنية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، ٣ جمعيات وطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أي في البلدان التالية: بوتسوانا، الكونغو، إثيوبيا، غامبيا، ليبيريا، ملاوي، مالي، سيراليون، جنوب السودان، وأوغندا؛ الأرجنتين، كولومبيا، كوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية؛ أستراليا، بروني، كوريا الشمالية، الصين، اليابان، كيريباتي، ماليزيا، ملديف، جزر مارشال، ميانمار، باكستان، ساموا، وتيمور-لشتي؛ أرمينيا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، بلغاريا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، هولندا، النرويج، صربيا، إسبانيا (وسويسرا)، وتركيا؛ الكويت، لبنان، واليمن.

ويقدم توصيات رئيسية لصانعي القرارات كي يفكروا في سنّ/تعزير القوانين و/ أو رسم السياسات في هذا الصدد.^{٢٣} وأخيراً، وضع الاتحاد الدولي، بالتشاور/التعاون الوثيق مع اللجنة الدولية و٣٣ جمعية وطنية^{٢٤}، إطاراً استراتيجياً بشأن التعليم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠. تلقت الدعم بالإجماع من مجلس الإدارة في مايو ٢٠١٩ وسيُعرض على الجمعية العامة كي تعتمده في ديسمبر ٢٠١٩.

وشاركت اللجنة الدولية في عدد من المبادرات في مجال البحث والسياسية التي ترمي إلى زيادة التوعية بطبيعة التحديات التي تواجه ضمان الحصول على التعليم أثناء النزاعات. وتشمل البحوث بشأن العمليات المنفذة في لبنان والمكسيك على حد سواء. وفي البرازيل، يجري تنفيذ عمل هام هدفه دراسة السبل التي يمكن بها التأثير في السياسات المتعلقة بتقديم خدمات التعليم. وضاعفت شراكة مع جامعة أولستر الجهود المبذولة في هذا الصدد وعززتها. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن طبعة ٢٠١٩ من التقرير العام الصادر عن اللجنة الدولية حول "القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة" مناقشة بشأن أهمية القانون الدولي الإنساني في استمرار التعليم في ظل النزاعات.

^{٢٣} على سبيل المثال استخدام المدارس كمراكز إجماع أو مساكن بعد وقوع الكوارث فقط وكخيار أخير عند غياب أي بديل قابل للتنفيذ، وتدابير عملية لتعزيز استمرار تقديم التعليم في حالات مماثلة؛ شروط ومعايير التعليم وتمازج المحاكاة وبرامج التدريب، ولا سيما التدريب الإلزامي على تقديم الإسعافات الأولية في المجتمعات المحلية والتلاميذ؛ برامج تحليل المخاطر والتأهب لمواجهة الكوارث في الأوساط المدرسية؛ السلامة المدرسية بما في ذلك إنشاء لجنة مدرسية وألوية وخطة عمل وتمازج محاكاة لمواجهة التهديدات المحتملة.

^{٢٤} الصليب الأحمر الأمريكي، الهلال الأحمر الأفغاني، الصليب الأحمر النمساوي، الهلال الأحمر البنغالي، الصليب الأحمر البيلا روسي، الصليب الأحمر البريطاني، الصليب الأحمر الكوستاريكي، الصليب الأحمر الكرواتي، الصليب الأحمر الفيجي، الصليب الأحمر الفرنسي، الهلال الأحمر المصري، الهلال الأحمر العراقي، الهلال الأحمر الإيراني، الصليب الأحمر الإيطالي، الصليب الأحمر الياباني، الهلال الأحمر الأردني، الصليب الأحمر الكوري، الهلال الأحمر الكويتي، الصليب الأحمر اللوكسمبورغي، الصليب الأحمر المالدي، الصليب الأحمر المنغولي، الصليب الأحمر الهولندي، الصليب الأحمر النرويجي، الصليب الأحمر البالاوي، الصليب الأحمر الفلبيني، فرع هونغ كونغ لجمعية الصليب الأحمر الصيني، الصليب الأحمر الروماني، الصليب الأحمر الصربي، الصليب الأحمر الإسباني، الصليب الأحمر السويدي، الهلال الأحمر العربي السوري، الهلال الأحمر التركي، الصليب الأحمر الزيمبابوي.

^{٢٥} عُقدت مشاورات عدة لهذه الغاية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك حلقة عمل في المؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط، وفعالية حضرتها جهات رئيسية خارجية فاعلة في قطاع التعليم في منطقة أفريقيا، واجتماع مع فرقة اليونيسف المعنية بالإعاقه، واجتماع استشاري عالمي وورشة كتابة، وسلسلة من الندوات الشبكية والمشاورات مع المعنيين على الصعيد الداخلي (بما في ذلك من مختلف مجالات التركيز ومجالات متنوعة من الخبرة التقنية) والجهات المعنية الخارجية الرئيسية في مجال التربية.

ونظم الاتحاد الدولي^{٢٦} واللجنة الدولية^{٢٧} بصورة مشتركة^{٢٨} ومنفصلة عدداً من فعاليات التوعية وقدمتا مساهمات في مختلف العمليات^{٢٩}. وناقش الصليب الأحمر البولندي اقتراحاً لإدخال تعديلات على نظامه الأساسي وقانونه، تأخذ في الاعتبار ضرورة اعتماد التوعية الإنسانية، وقدمه إلى برلمانه في ديسمبر ٢٠١٨. وشارك الصليب الأحمر الصربي أيضاً في مشاريع تدرج في هذا المجال^{٣٠}. ويشارك الصليب الأحمر الألماني في عدد من المبادرات^{٣١}.

^{٢٦} عقد الاتحاد الدولي والمديرية العامة للمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية الفعالية الجانبية المعنونة "رسم آفاق مستقبل قادر على الصمود من خلال التعليم الآمن والشامل" في المنتدى الاقتصادي العالمي لإبراز وتشجيع مواصلة دعم القطاع الخاص لتضايًا الحصول على التعليم وإتاحته في سياقات حالات الطوارئ. وألقى أمين عام الاتحاد الدولي كلمة خلال الفعالية الجانبية خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "توسيع نطاق الابتكار في مجال التعليم في حالات الطوارئ" والتي نظمتها التحالف العالمي للابتكار الإنساني ومنظمة "التعليم لا يمكن أن ينتظر" والاتحاد الأوروبي والبعثتان الدائمتان البرتغالية والأردنية.

^{٢٧} قدمت اللجنة الدولية عرضاً في عام ٢٠١٩ عن حماية المدارس بموجب القانون الدولي الإنساني في المؤتمر السنوي الثاني لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول القانون الدولي الإنساني: حماية البنية التحتية المدنية في النزاعات. وفي عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩، شاركت اللجنة الدولية في المؤتمرات الدولية المعنية بالمدارس الآمنة، إذ حضر نائب مدير العمليات في اللجنة الدولية مؤخراً فعاليات الفريق الرفيع المستوى الخاص بالمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاعات المسلحة. وفي عام ٢٠١٨، ألقى مدير الشؤون القانونية والسياسية في اللجنة الدولية كلمة في اليوم السنوي لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٨ بشأن الجزء الرفيع المستوى من حقوق الطفل، مسلطاً الضوء على أهمية حماية التعليم خلال النزاعات بموجب القانون الدولي.

^{٢٨} شاركت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والهلال الأحمر القطري في ندوة "حماية التعليم في أوقات انعدام الأمن والنزاعات المسلحة من خلال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني"، وقد نظمتها مؤسسة "التعليم فوق الجميع". ونظمت اللجنة الدولية ومؤسسة "التعليم فوق الجميع" حلقة عمل عن دور الجهات الفاعلة الإنسانية في ضمان الحصول على التعليم، شارك فيها بنشاط الاتحاد الدولي والهلال الأحمر الأفغاني والصليب الأحمر الميانماري والصليب الأحمر النرويجي والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في قطاع التعليم. وفي الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين في الجمعيات الوطنية الذي عقدته اللجنة الدولية في عام ٢٠١٧، شاركت اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في استضافة مجموعة عمل مع الجمعيات الوطنية بشأن نهج الحركة في التعليم أثناء حالات الطوارئ.

^{٢٩} قدم الاتحاد الدولي أيضاً مدخلات جوهرية عن الفقرات المتعلقة بالتعليم في حالات الطوارئ الواردة في قرار قطاع الشؤون الإنسانية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكتب مقالاً عن الأماكن المؤاتية للأطفال ونتائج التعليم في العدد ٦٠ من نشرة الهجرة القسرية "التعليم: الاحتياجات والحقوق والاستفادة في حالات النزوح". وروّج لدور التعليم في بناء ثقافة نبذ العنف وترويج السلام في ندوة عُقدت خلال أسبوع جنيف للسلام. وساهم في الفعالية الجانبية المعنونة "السلامة المدرسية: سبيل مستدام لزيادة فوائد القدرة على الصمود" التي نظمتها التحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في قطاع التعليم أثناء انعقاد المنصة العالمية للحد من مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٩. فضلاً على ذلك، شارك وساهم في عدد من الفعاليات الرفيعة المستوى الأخرى المتصلة بالتعليم مثل الاجتماع التنفيذي للبنية الأساسية للمعلومات الجغرافية في المجموعة الأوروبية الذي نظمته منظمة الصحة العالمية، وسلسلة من جلسات النقاش "رفع مستوى التعليم في حالات الطوارئ" نظمته مجموعة التعليم العالمية والبعثة الدائمة لسويسرا والبعثة الدائمة للنرويج. وقدمت اللجنة الدولية مدخلات إلى عدد من قرارات الأمم المتحدة من أجل تعزيز لغة قانونية دقيقة بشأن حماية المدارس خلال النزاعات المسلحة.

^{٣٠} أجرى الصليب الأحمر الصربي في ١٢ بلدية إحصائيات للأطفال غير المنتهين بنظام التعليم من أجل تقديم الدعم لإدماجهم. والتحق كل الأطفال بالبرامج التحضيرية لمرحلة ما قبل المدرسة وحصلوا على دعم إضافي. وعمل الصليب الأحمر الصربي في ٢٠ بلدية مع وزارة التعليم ضمن حملة للوصول إلى الأطفال الأضعف حالاً.

^{٣١} بالتعاون مع المنظمات الوطنية الأخرى للإغاثة في حالات الكوارث والجامعات والجهات الصناعية الشريكة، يضطلع الصليب الأحمر الألماني بمشاريع بحثية عدة بشأن قدرة المجتمع على الصمود، وتغير ثقافة التطوع، والمشاركة المدنية والتوعية بشأن مخاطر الكوارث. وتُنشر نتائج هذه المشروعات البحثية وتوصياتها وتُجسد في البرامج التطوعية الوطنية الخمسة النشطة وأنشطتها التعليمية: خدمات الإنقاذ في المياه والجبال، ومواجهة الكوارث، ووحدات التطوع، والرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، وفرع الشباب بالصليب الأحمر الألماني. ويشارك الصليب الأحمر الألماني بنشاط في المنتدى المعني بالتعليم في مجال الحماية المدنية، الذي ينظمه المكتب الفيدرالي للحماية المدنية والمساعدة في حالات الكوارث بشأن التوعية بمخاطر الكوارث، والتعليقات الحديثة لتدريب المتطوعين والتدريب على القيادة والتعليم الرقمي.

ج- التنسيق والتعاون داخل الحركة وخارجها

تشارك اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في اجتماعات الشركاء السنوية لمجموعة التعليم العالمية التي تجمع معظم الجهات المعنية الرئيسية في قطاع التعليم^{٣٢}، والتي تمثل فرصة هامة لإقامة الشبكات والشراكات. وأصبحت اللجنة الدولية في عام ٢٠١٨ عضواً في الفريق العامل المعني بسياسة التعليم التابع للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ. وانضم الاتحاد الدولي إلى فرقة عمل الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ المعنية بالتعليم الشامل في عام ٢٠١٨. ويحتمل أن تطلب الحركة في المستقبل الانضمام إلى الفريق العامل المعني بسياسة التعليم التابع للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ.

وجدد الاتحاد الدولي التزامه بصفته عضواً في اللجنة التوجيهية للتحالف العالمي للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها في قطاع التعليم. وشارك بنشاط أيضاً في الفريق العامل المعني بالتعليم التابع للتحالف المشترك بين الوكالات من أجل حماية الطفل في حالات الطوارئ المرتبط بمشروع "سفير". وساهم كثيراً في تنقيح معايير التعليم ضمن عملية مراجعة المعايير الدنيا لحماية الطفل في إطار الأعمال الإنسانية لعام ٢٠١٢. وراجع الاتحاد الدولي وجدد شراكته مع اليونيسف التي تشمل الآن التعليم وحماية الطفل باعتبارها أحد المجالات الرئيسية الخمسة لترسيخ التعاون. وساهم مساهمة كبيرة في إعداد استراتيجية اليونيسف للتعليم للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠. ووقع الاتحاد الدولي على مذكرة تفاهم مع منظمة إنقاذ الطفولة بشأن تفعيل الإطار الشامل للسلامة المدرسية الذي يتضمن عناصر تتعلق بحماية الطفل والتعليم المبني على القيم نظراً إلى التعاون القائم بالفعل في هذه المجالات.

وأخيراً، صيغ بيان موقف وتعهد مفتوح بشأن مناهج الحركة في التعليم، ومذكرة مفهوم للفاعليات الجانبية تُعرض على الدول الأعضاء خلال انعقاد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين. وتجدر الإشارة إلى أن ٧١ جمعية وطنية^{٣٣} أقامت شراكة أو أبرمت اتفاق تعاون مع السلطات

^{٣٢} وزارات التعليم (مثل أفغانستان وفيجي والنيجر ونيجيريا وجنوب السودان) ووكالات التنمية (مثل فرنسا والدنمارك وألمانيا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية) ووكالات الأمم المتحدة (مثل اليونيسيف واليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية) المنظمات غير الحكومية (المنظمات الحكومية الدولية) (على سبيل المثال الاتفاق بشأن حفظ طائري القطرس والنوء، منظمة الصحة والتنمية المجتمعية، منظمة العناية العالمية، المنظمة الإيطالية للتعاون الدولي، وكالة الإغاثة الكنسية الفنلندية، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، واللجنة الدولية للإنقاذ، المجلس النرويجي للاجئين، الخطة الدولية، صندوق التعليم للاجئين، الرابطة الدولية لحق الطفل في اللعب، منظمة إنقاذ الطفولة، أطفال الشوارع، أطفال الحرب، برنامج الأغذية العالمي، المنظمة الدولية للرؤية العالمية)، شبكات وطنية (دولية) (مثل التحالف العالمي لحماية التعليم من الهجمات، والشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، وشبكة منظمات المجتمع المدني في بورن)، والجهات المانحة (على سبيل المثال صندوق التعليم لا يمكن أن ينتظر، الشراكة العالمية من أجل التعليم، والعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية).

^{٣٣} جمعية الصليب الأحمر لبوركينا فاسو، جمعية الصليب الأحمر الغيني، جمعية الصليب الأحمر الملغشي، الصليب الأحمر المالي، جمعية الصليب الأحمر لموريشيوس، جمعية الصليب الأحمر السنغالي، جمعية الهلال الأحمر الصومالي؛ الصليب الأحمر الأرجنتيني، الصليب الأحمر البرازيلي، جمعية الصليب الأحمر الكندي، الصليب الأحمر الشيلي، الصليب الأحمر الكوي، الصليب الأحمر الغواتيمالي، الصليب الأحمر الهندوراسي، الصليب الأحمر المكسيكي، جمعية الصليب الأحمر البنمي، الصليب الأحمر البيروفي، جمعية الصليب الأحمر لتزيبنداد وتوباغو، الصليب الأحمر الأوروغواي؛ جمعية الهلال الأحمر الأفغاني، جمعية الهلال الأحمر البنغالي، جمعية الهلال الأحمر لبروني دار السلام، جمعية الصليب الأحمر الكمبودي، جمعية الصليب الأحمر الصيني، فرع هونغ كونغ لجمعية الصليب الأحمر الصيني، جمعية الصليب الأحمر الهندي، الصليب الأحمر الإندونيسي، جمعية الصليب الأحمر الياباني، جمعية الصليب الأحمر اللاوي، جمعية الهلال الأحمر الماليزي، جمعية الهلال الأحمر المديفي، جمعية الصليب الأحمر الميانماري، جمعية الصليب الأحمر السريلانكي. جمعية الصليب الأحمر التايواني، جمعية الصليب الأحمر الفيتنامي؛ جمعية الصليب الأحمر الأرميني، الصليب الأحمر النمساوي، جمعية الهلال الأحمر الأذربيجاني، الصليب الأحمر الكرواتي، جمعية الصليب الأحمر القبرصي، الصليب الأحمر التشيكي، الصليب الأحمر الإستوني، الصليب الأحمر الفرنسي، جمعية الصليب الأحمر الجورجي، الصليب الأحمر الكازاخستاني، جمعية الهلال الأحمر القرغيزي، الصليب الأحمر اللاتفني، الصليب الأحمر الليختنشتايني، الصليب الأحمر اللوكسمبورغي، الصليب الأحمر لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً، جمعية الصليب الأحمر المولدوفي، الصليب الأحمر للجلب الأسود، الصليب الأحمر النرويجي، الصليب الأحمر البولندي، الصليب الأحمر البرتغالي، الصليب الأحمر الروماني، الصليب الأحمر السلوفيني، الصليب الأحمر الإسباني، الصليب الأحمر السويسري، جمعية الهلال الأحمر الطاجيكي، جمعية الهلال الأحمر التركي، جمعية الهلال الأحمر التركمانستاني، جمعية الصليب الأحمر الأوكراني، جمعية الهلال الأحمر الأوزبكي؛

التربوية المحلية أو الوطنية (بما في ذلك وزارة التعليم والوزارات الأخرى المعنية- على سبيل المثال وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الثقافة ووزارة الصحة ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية وما إلى ذلك)، وفقاً للمواضيع المحددة المفضلة لبرامجها التعليمية. فضلاً عن ذلك، لدى معظم الجمعيات الوطنية شركات قائمة على المشاريع مع القطاع الخاص ومع المنظمات غير الحكومية (المنظمات الحكومية الدولية). وتضطلع اللجنة الدولية أيضاً بمجموعة من الأنشطة المتعلقة بالتعليم في سياقات تشغيلية متنوعة بدعم من الجمعيات الوطنية في أغلب الأحيان.

وينشط الصليب الأحمر النرويجي أيضاً في مختلف المنتديات العالمية^{٣٤}. وأقام الصليب الأحمر الصربي عدداً من الشركات المحلية لمواصلة أعماله^{٣٥}. ويؤدي الصليب الأحمر الألماني دوراً على المستوى العالمي من حيث الشركات^{٣٦}.

(٣) الخلاصة والتوصيات

كرس القرار ٦ استعداد الحركة لتحسين وتوسيع نطاق جهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات المتزايدة المتعلقة بتعليم المتضررين من النزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، بصورة تفاعلية أو وقائية، ولا سيما الأطفال والمراهقين والشباب، كما كرس التزاماً بذلك. وشهد العالمان الأولان لتنفيذ هذا القرار تحسن في فهم الحركة للمشاكل والتحديات التي يواجهها هذا القطاع وتعزيز أواصر الشركات مع الجهات المعنية الرئيسية، ومواصلة رسم الاستراتيجيات وتنفيذ مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تسهم في التوعية بالفجوات والاحتياجات الإنسانية المحددة في هذا الميدان.

ومع ذلك، لا بد من تكثيف عملية التنفيذ من أجل تحقيق هدف القرار. ومن الضروري أن تواصل مكونات الحركة التنسيق والتعاون مع بعضها بعضاً على جميع المستويات لتعزيز إمكاناتها لتحقيق إنجازات جماعية على نطاق أوسع. ولعل مواصلة تطوير نهج الحركة المركز على التعليم والمدعوم بخطة عمل، ووجود قاعدة أدلة متينة وتحديد أوجه التقدم بصورة مفضلة قد يساعد في تحقيق هذا الهدف. لذا يوصى بتطوير النهج المذكور.

ويتيح العمل مع الآخرين وإقامة شراكة معهم بما يتماشى مع مبادئنا الأساسية- لا سيما على الصعيدين المحلي والوطني (مثلاً من خلال الأفرقة العاملة الحالية ذات الصلة بالتعليم والمجموعات المعنية بهذا المجال وغيرها) فرصة أمام الحركة لتكثيف خبرتها في هذا المجال، وتحديد الاستجابات الاستراتيجية، والتدخل بفعالية عند الضرورة والاقتضاء. وبالإضافة إلى ذلك، يستلزم حجم الاحتياجات الإنسانية وأنواع التدخل أن نعمل بصورة وثيقة مع صانعي السياسات والمؤثرين. ويتطلب نجاحنا في تعزيز الاستفادة الآمنة والمستمرة من التعليم في جميع الأوقات زيادة التعاون مع السلطات المعنية على جميع المستويات، ولا سيما بالنظر إلى مسؤوليتها الأساسية عن ذلك والدور المساعد للجمعيات الوطنية في أداء مهامها الإنسانية.

الهلال الأحمر الجزائري، جمعية الهلال الأحمر المصري، جمعية الهلال الأحمر الكويتي، الصليب الأحمر اللبناني، جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الهلال الأحمر الإماراتي، جمعية الهلال الأحمر اليمني.

[المصدر: الاستنتاجات الأولية للدراسة العالمية التي أجراها الاتحاد الدولي]

^{٣٤} إرسال ممثلين إلى الاجتماعات/المنتديات المتعلقة بالتعليم في حالات الطوارئ (بما في ذلك بشأن إعلان المدارس الآمنة) من أجل تأييد التركيز على الحصول على التعليم في النزاعات المسلحة، بما في ذلك فيما يتعلق بتعزيز الحركة على هذه المسألة.

^{٣٥} يشمل ذلك إقامة شراكة مع وزارة التعليم ومعهد النهوض بالتعليم في صربيا.

^{٣٦} على المستوى الدولي، يشارك الصليب الأحمر الألماني بانتظام في "الشبكة الأوروبية للتطوع" التابعة للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الشؤون التعليمية. ويؤدي الصليب الأحمر الألماني دوراً نشطاً في "شبكة التعلم التنظيمي الجديدة التابعة للاتحاد الدولي" مع المؤسسات الدولية الشريكة واتنلاف التطوع في الاتحاد الدولي خلال السنوات الثلاث الماضية.